

وثلاثين ثم التعميد ثلاثا وثلاثين ثم السبع ثلثا وثلاثين وهذه الروايات
صريحة في تقديم التعميد من رواية لظاهر لفظ الرواية الصحيحة
بموجب الرواية الأخرى على خلاف ظاهر لفظها التي تقع التناهي في بينهما
كأفئنا فان قلت يمكن العمل بظاهر الروايتين معا بحمل الأول
على الذي يفعله بعد الصلوة والثانية على الذي يفعله عند
النوم وصينذ الاحتياج العمرف الثانية عن ظاهرها فلم يعد
عنه وكيفه تفعله قلت لا في واحد فأنا بالفرق بين نسخ
التي هرا على علم في الجائز بل الذي يظهر بعد التتبع ان كلا
من الفريقين الفائلين بتقديم التعميد وتاخره قابل بطلنا
سواء وقع بعد الصلوة او قبل النوم فالقول بالتفصيل
احدك قول ثالث في مقابل الجماع المركب ولما سبق من
احداث القول الثالث انما يتبع اذ النوم منه رفع ما سمعت
عليه الامة كما في رد البكر الموطوء بعيب جانا الاتفاق
الكل على عدمه بخلاف ما ليدرك كالقول بوضوح التناهي
العمرف الخمسة دون بمعنى لافقة كل من الشطرين في

وكا

وكا نحن فيه اذ لا مانع منه مثل القول بصحة بيع الغايه بعد
قتل المسلم بالذمى بعد قول احد الشطرين بالثاني وتفتيش
الأول والسطر الثاني بعكسهما بان هذا التفصيل انما يقيم
على من ذهب العامة كما ذكرته في زينة الأصول اما على ما ذكره
من ان جميع الاجماع مسيبة عن كشف عن دخول المعصوم فلا
اذ غاب عنه ما صلوة وان وافق القائل كلام من الشطرين في
سطر وقس عليه مثل البيع والقتل **فصل** ويبيح ان يكون
اضطحا على على جانبك الايمن فانه في المؤمنين كما رواه
ثقة الاسلام في الكافي بسند صحيح عن احدهما استحق قال
قلت لا محمد يعني العسكري عليه السلام جعلت فداك اني مفتيم
اشي يصيبني في نفسي وقد اردت ان اسال اباك عليه السلام عنه
فلم يقصر لي ذلك فقال وما هو يا احد فقلت روى لنا نحن
ابائك عليهم السلام ان نوره الانبياء على اقديم ونوره المؤمنين
على ايمانهم ونوره المنافقين على شاكلهم ونوره الشياطين
على وجودهم فقال ليلتكم كل هو فقلت يا سيدنا فاني

الفرق على ما بين الروايتين
هو في التوسل